http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

المصارف تستولي على خمس تحويلات المهاجرين

□ بغداد / بقلم اي دي ماكينزي / وكالة آي بي اس

يرسل المهاجرون العاملون في فرنسا إلى ذويهم في بلادهم نحو ثمانية مليارات يورو (٩,٦ مليار دولار) في السنة، أي ما يتجاوز إجمالي مساعدات التنمية التي تمنحها فرنسا.لكن شركات التحويل والمصارف تختصم عمولات باهظة تصل إلى ٢٠ بالمئة من الإجمالي رغم إعلان حكومة باريس النظر في إجراءات لتخفيضها.

ففي خطوة لتسهيل تحويلات المهاجرين، أيد وزير الهجرة الفرنسي إيريك بيسون الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين شركة تحويل الأموال "مونيغرام الدولية" والشركات المحلية، للترخيص لمحلات بيع التبغ بتقديم خدمات التحويل.

وبرر الوزير رضاء الحكومة عن الإتفاق بزعم "أننا نريد تقديم خدمة للمهاجرين الذين يعيشون بشكل قانوني في فرنسا وتعزيز التنمية في بلادهم".

لكن الخبراء والمنظمات المدافعة عن حقوق المهاجرين ينظرون إلى هذا النوع من الإجراءات كوسيلة جديدة تلجأ لها الدول الغنية لتجاهل مسؤولياتها في دعم التنمية في الدول النامية.

فصرحت فيلولين كارير الباحثة في منظمة "مجموعة الدعم للمهاجرين" أن "ميزانيات المعونات التي تقدمها الدول الغنية قد تقلصت باستمرار على مدى السنوات الماضية، ومؤخرا نراها تشدد على القول أنه على المهاجرين أن يتولوا الآن المساهمة في تنمية بلادهم الأصلية".

وقالت الناشطة أن كسر الاحتكار الذي حظت به سابقا شركة "ويسترن يونيون" للسيطرة على تحويلات المهاجرين هو أمر إيجابي، لكنه يثير سلسلة من التساؤلات ومنها "هل الحل الآن هو جعل المهاجرين أنفسهم يدفعون ثمن التنمية" عوضا عن مساعدات الدول الغنية؟.

كما تؤكد المنظمات الحقوقية أن شركات التحويل تنظر إلى المهاجرين كنوع من "البقرة النقدية الحلوب" في سوق تحويلات المال العالمي الذي يبلغ حجمه ٤٠٠ مليار دولار سنويا.

فتختصم المصارف نسبا مفرطة من تحويلات المهاجرين، وتطبق معظم شركات تحويل الأموال رسوما وعمولات لا تقل عن ٢٠ بالمئة من إجمالي التحويلات، حتى بالنسبة للمبالغ الصغيرة.

هذا وفي حين تركز الحكومة على الأموال المرسلة من المهاجرين "القانونيين"، يأتي جانب كبير من التحويلات من المهاجرين "غير القانونيين".فتشير الدراسات الرسمية إلى أن العديد من المناطق في مالي على سبيل المثال تعتمد اعتماداً شبه كلي على تحويلات مهاجريها بما فيهم "غير القانونيين".

عن هذا، أجاب وزير الهجرة الفرنسي إيريك بيسون على سؤال لوكالة انتر بريس سيرفس عما إذا كانت الإجراءات الحكومية الهادفة لتسهيل تحويلات المهاجرين من شأنها أن تساعد "غير القانونيين" منهم، فقال "كل ما تحتاجه لتحويل الأموال هو وثيقة إثبات الهوية".

وبدوره صرح هيرفي شوميل، نائب رئيس شركة التحويلات العالمية "مونيغرام"، لوكالة انتر بريس سيرفس أن المهاجرين ليسوا في حاجة لتقديم تصريح الإقامة في فرنسا من أجل تحويل المال، وإنما مجرد جواز سفر أو وثيقة هوية سارية.

ويذكر أن شركة "مونيغرام" تعتبر تعزيز خدمات تحويلات المهاجرين كأداة لتوسيع نطاق عملياتها التي يبلغ حجمها السنوي نحو ١,٢ مليار دولار، بأرباح بلغت ١٨ مليون دولار في العام الماضي وحده.

وأخيرا يشار إلى أن عدد المهاجرين في فرنسا يبلغ ستة ملايين، أي ١٠ بالمئة من تعداد البلاد.كما تفيد البيانات الحكومية بأن عدد المهاجرين الوافدين من أفريقيا وآسيا قد ارتفع بنسبة ٤٥ بالمئة منذ عام ١٩٩٩، وكذلك أن معظم تحويلات المهاجرين ترسل إلى هذين الإقليمين.

كما أفادت بيانات شركة التحويل "مونيغرام" أن عدد تحويلات المهاجرين يبلغ نحو مليون عملية تحويل سنويا، وأن فرنسا تحتل المنصب الخامس على قائمة تحويلات الهجرة في العالم.

إشعاعاته تدوم مئة ألف سنة

المستقبل الرهيب لعادم الوقود النووي

□ هلسنكي / بقلم ريستو ايسوماكي

قررت الولايات المتحدة، بعد عقود طويلة من البحث والتمحيص، التخلي عن خطتها لتخزين الوقود النووي المستهلك في جبل يوكا (في نيفادا، على بعد ١٦٠ كيلومترا من مدنية لاس فيغاس).ومع ذلك، فتواصل فنلندا والسويد برامجهما لدفن الوقود النووي المستعمل في أعماق الصخور داخل إسطوانات من الحديد والنحاس.

فبالفعل، تتولى الشركة الفنلندية بوزيفا (Posiva) حاليا بناء شبكة واسعة من الكهوف الصخرية بالقرب من مجمع الطاقة النووية "أولكيليوتو". وتؤمن الشركة بأن نظام الكهوف هذا المسمى "أونكالو"،-ومعناه "كهف عميق" باللغة الفنلندية،- قادر على تخزين الوقود النووي بأمان لأكثر من ١٠٠،٠٠٠ سنة.

والمعروف أن الوقود النووي، لدى جمعه من المفاعل وإيداعه داخل بركة التبريد، دائما ما يكون حارا للغاية بل وأعلى إشعاعا من اليورانيوم الطبيعي بنحو مليار مرة.

ومع ذلك، فينخفض معدل الإشعاعات التي تبعث من الوقود النووي المستهلك بمرور الوقت مقارنة باليورانيوم الطبيعي.فبعد ١٠٠سنة يبلغ ١٠٠٠٠٠ مرة، وبعد ألف سنة ٥٠٠٠ مرة، وبعد ١٠٠٠٠سنة حوالي ١٥٠٠ مرة. وبعد ١٠٠٠٠٠سنة يصبح مجرد ٢٠٠ مرة أكثر إشعاعا من اليورانيوم الطبيعي.

عند هذا المعدل الأخير، أي بعد مرور ١٠٠٠٠٠سنة، يبث مخزن للوقود النووي المستهلك من طراز "أوناكالو" كمية من الاضمحلال الذري أقل من تلك التي تبعثها المواد المشعة الموجودة طبيعيا في القشرة الأرضية.

لكن هناك جانب آخر بل ومشكلة أكثر خطورة تجاهلتها سلطات المراقبة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركات النووية.فمن بين الشوائب المشعة الموجودة في كل طن من الوقود النووي المستنفذ، هناك أيضا ٢٠-٣٠ كيلوغراما من البلوتونيوم.ويمكن فصل البلوتونيوم من اليورانيوم بطرق كيميائية وبالأساليب التي تم تطويرها بالفعل في القرن التاسع عشر.

ومن الجدير بالذكر أن أي دولة يتوفر لديها وقود نووي مستخدم يمكنها صنع قنبلة نووية بمجرد حل قضبان الوقود النووي في حمض قوي واستخراج البلوتونيوم منها.

ثمة طريقة أخرى لصنع قنبلة نووية وهي تخصيب النظائر الانشطارية المشعة ٢٣٥ داخل وقود اليورانيوم. هذه الطريقة تعتبر أكثر تعقيدا بكثير نظرا لعدم إمكان فصل النظائر المختلفة بالوسائل الكيميائية.

فعندما جرّب علماء هتلر هذه الطريقة خلال الحرب العالمية الثانية، كل ما استطاعوا تحقيقه هو تخصيب محتوى اليورانيوم ٢٣٥ من ٠,٧ في المئة الى ١,٥ في المئة في الغرام الواحد من غاز اليورانيوم سادس فلوريد، علما بأن صنع سلاح نووي صغير يتطلب ٤٠٠ كيلوغرام بمحتويات يورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٢٠ في المئة. اما بالبلوتونيوم، لأمكن تحقيق هذه الغاية في غضون بضعة أشهر إن لم يكن أسابيع.

هذا وتخطط فنلندا الآن لدفن ١١،٠٠٠طنا من الوقود النووي المستخدم -ما يكفي لعشرات الآلاف من القنابل التي أطلقت على ناغازاكي- في "نظام الكهف" يعرف الجميع موقعه الدقيق.

لكن الواقع هو أن البلوتونيوم الموجود في الوقود المستهلك يصبح أكثر خطرا بمرور الوقت.فلدى دفن الوقود النووي المستهلك، عادة ما يحتوي على ٧٠-٦٥بالمئة من نظير ٢٣٩ وهي النسبة المثالية لصنع اسلحة نووية، بل ويمكن استخدام هذا النوع من بلوتونيوم المفاعل لصنع قنبلة نووية.

أما البلوتونيوم الأخرى، مثل ٢٣٨، ٢٤٠ و٢٤١، فهي تحتوي على عدد من التعقيدات.ومع ذلك، فهي أقصر عمرا بنسبة النصف مقارنة بالبلوتونيوم ٢٣٩.

هذا يعني أن البلوتونيوم الموجود في الوقود المستهلك يتخصب طبيعيا، فيتحول أولا إلى ما يسمى البلوتونيوم من الدرجة العالية للغاية، ثم في النهاية إلى ما يقرب من البلوتونيوم النقي ٢٣٩ الذي يمكن استخدام كمية ضئيلة منه لإطلاق المرحلة الأولى من صنع سلاح نووي ضخم حقا.

وهذا يعني أيضا أن حكاماً من طراز هتلر وستالين وجنكيز خان سوف يبحثون في المستقبل وبلهفة شديدة عن مخازن الوقود النووي المستنفذ، وذلك بالاستعانة بعلماء الجيولوجيا والأنثروبولوجيا والمؤرخين وغيرهم.

فإذا نجح حاكم من طراز هتلر في العثور على كنز الوقود النووي المستخدم في مخزن من نوع "أونكالو" بعد ١٠،٠٠٠ أو ١٠٠،٠٠٠ سنة، لتمكن من انتاج ترسانات نووية جبارة.بل ولربما ضمن مثل هذا الحاكم الهيمنة على العالم كله.فهل هذا هو الإرث الذي نريده للأجيال القادمة؟ ×ريستو ايسوماكي، الناشط البيئي والكاتب الفنلندي المعروف الذي ترجمت أعماله إلى عدة لغات.

المحادثات الدولية عن سياسات التغيير المناخي

إبحث عن المرأة في المفاوضات...لن تجدها

□ بقلم خوليو غودوي

أدانت منظمة النساء للبيئة والتنمية "الفجوة الصارخة" التي تشوب السياسات العالمية لمكافحة التغيير المناخي، بتجاهلها لأي إشارة محددة لدور المرأة المتميز في حماية البيئة وتداعيات الاحتباس الحراري الهائلة عليها.

وشددت مندوبة المنظمة، سائدرا اكبيني فريبتاس، علي هذا النقص الخطير، في مقابلة مع وكالة انتر بريس سيرفس بمناسبة مشاركتها في الجولة الثالثة لمفاوضات الأمم المتحدة في بون، الأسبوع الثاني من هذا الشهر، تحضيراً للمؤتمر الأممي المقرر عقده في كانكون، المكسيك من ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني حتى ١٠ ديسمبر/ كانون الاول القادم.

وأكدت هذه الناشطة التي انتقدت بحدة تغييب معايير المساواة بين الجنسين في محادثات بون، أن عدم الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في السياسة العالمية والمحلية الخاصة بالتغيير المناخي هو أمر "غير مفهوم"، لا سيما وأن العديد من الدراسات تركز على دورها المركزي فيها.

وأفادت أن المنظمات النسائية لا تشارك بصورة رسمية في المحادثات الدولية الجارية بشأن التغيير المناخي، وشددت على حتمية تغيير هذا الوضع عبر الإقرار رسميا بأهمية مشاركة المرأة."لكن الأهم من ذلك هو حقيقة أن عدم مشاركة المرأة يضر بقدراتها على المساعدة في مكافحة التغيير المناخي، في حين ينطوي الاعتراف بدورها على دعم تدريبها وتعزيز قدراتها على المساهمة في حل المشاكل المناخية".

هذا وشرحت فريبتاس، الناشطة أيضا في "التحالف العالمي للمساواة بين الجنسين والتغيير المناخي" الذي يضم أكثر من ٣٥ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن هذه الفجوة لا مبرر لها في وقت تشير فيه العديد من النصوص الدولية إلى آثار التغيير المناخي والتخلف على المرأة، وإلى أن دورها الطبيعي في المجتمعات يضعها في مكانة متميزة في مجال حماية البيئة.

وبسؤالها عن هذه النصوص الدولية، اشارت فريبتاس -التي تشغل كذلك منصب المديرة التنفيذية لهيئة "العمل من أجل الإنسان والطبيعة" غير الحكومية العاملة في بلدها توغو- إلى قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٤/١٠ عن "حقوق الإنسان والتغيير المناخي"، الذي ينص على أن التداعيات السلبية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري تؤثر بدرجة أكبر على السكان المعرضين للخطر كالنساء.

وذكرت بأن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ للأمم المتحدة يشير إلى هذه الناحية أيضا.كذلك أن تقارير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغيير المناخي تشير تكرارا ومرارا إلى مدى تعرض النساء بشكل خاص لهذه الآثار السلبية.

وتبين هذه النصوص أن "مجرد كونك إمرأة في البلدان النامية يعني أن تكوني فقيرة وأكثر عرضة للكوارث الناجمة عن التغيير المناخي. هذا الضعف ينطوي على أشكال عديدة من الظلم الذي نعاني منه في مجال التعليم والصحة والسياسات الاجتماعية بشكل عام"، وفقا للخبيرة.

وعلى سؤال لوكالة انتر بريس سيرفس عن دور نساء الدول النامية في التخفيف من وطأة آثار التغيير المناخي، أكدت أن المرأة "لديها إمكانيات ضخمة كأطراف فاعلة في السياسة البيئية المحلية.المرأة هي التي تدير المياه في المجتمعات المحلية، وهي المسؤولة عن توليد الطاقة والحفاظ عليها" وكذلك الأمر بالنسبة للغابات والأدغال.

وأضافت أن التغيير المناخي يشكل خطرا على كل هذه المجالات، أي إدارة المياه والطاقة والغابات، التي يعتبر صونها والمحافظة عليها عاملا حاسما في مكافحة الاحتباس الحراري، علما بأن المرأة تلعب دورا محوريا في إدارتها وحمايتها.كما تتولى المرأة رعاية المرضى المصابين بأمراض ناتجة عن التغيير المناخي كالإسهال والحمى.

وأخيرا، شددت فريبتاس على أن أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية التي اعتمدها المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠ ، إنما تمس كلها المرأة، فهي تركز على التعليم والصحة والأمومة والفقر والطفولة وغيرها، وكلها مجالات تلعب فيها النساء دورا ناشطا في حين تعاني من تداعياتها السلبية.

واختتمت مقابلتها مع وكالة انتر بريس سيرفس قائلة أن منظمتها، ومقرها نيويورك، تركز على ضرورة منح الأولوية لاتخاذ تدابير محددة لتدريب المرأة لتعزيز قدراتها على الاستخدام المستدام والمحافظة على الموارد الطبيعية.

■ آي بي اس

على عكس المرأة في بلدان جنوب العالم

نساء الدول الصناعية يتجهن لترك العمل خارج المنزل

□ مدريد / بقلم تيتو دراغو

تتوجه النساء في الدول الصناعية إلى التوقف عن العمل خارج المنزل للتفرغ لرعاية الأسرة، وذلك بفضل الاستحقاقات والمنافع الاجتماعية التي يحظين بها، وعلى عكس ما يحدث في بلدان الجنوب حيث تتزايد عمالة المرأة غالبا بدافع الحاجة للبقاء على قيد الحياة.

هكذا أفادت كارمن برافو، المسؤولة عن شؤون المرأة في الإتحاد النقابي "كوميسونيس أوبريراس"، أحدى أكبر نقابتين عماليتين في اسبانيا، في حديث مع وكالة انتر بريس سيرفس. وشرحت أن "المرأة الأوروبية ترغب في ترك الوظيفة خارج المنزل والعودة إلى الشؤون العائلية في أقرب وقت ممكن".

وأشارت برافو إلى أن المرأة في البلدان الناشئة، على عكس الدول الصناعية، تضطر للالتحاق بأسواق العمالة أكثر فأكثر، وذلك على الرغم من وقوعها ضحية مختلف أشكال التمييز والتفرقة والإضطرار إلى العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمية، والحرمان بالتالي من منافع نظم الحماية الإجتماعية وفوائدها.

وأفادت المسؤولة النقابية الأسبانية بأن النساء في الدول الصناعية يعملن كثيرا أيضا لكنهن يتمتعن بنظم الحماية الإجتماعية.كذلك أن الكثيرات منهن يتوجهن مؤخرا لترك الوظيفة لدى الإنجاب، لرعاية الأسرة.

وفي هذه الحالة، تتمتع المرأة الأوروبية بمزايا هامة كتقاضي معونات حكومية وتعويضات مالية من أرباب العمل لدى ترك الوظيفة.وتتوقف فترة معونات البطالة وكميتها على العمر والأقدمية في الوظيفة والدخل الإضافي المحتمل وحجم الأسرة.

كذلك فتحصل المرأة في أوروبا على اجازات أمومة تصل في اسبانيا لفترة ١٦ أسبوعا، وفي سويسرا ٩٦ أسبوعا، وتتلقى خلالها راتبها بنسبة مئة في المئة.

وللمقارنة، تتراوح اجازات الأمومة في أمريكا اللاتينية حسب قوانين كل دولة، لتبلغ ١٢ أسبوعا في إكوادور وأروغواي والسلفادور والأرجنتين، و ١٦ أسبوعا في كوستا ريكا، وفقا لمعلومات رابطة حقوق المرأة والتنمية.

هذا وأفادت المسؤولة النقابية كارمن برافو أن حكومة رئيس الوزراء خوسيه لويس رودريغيث ثاباتيرو التي بدأت في عام ٢٠٠٤ وتحكم حاليا للولاية الثانية، قد أنجزت الكثير من التقدم على مسار حماية حقوق المرأة العاملة والسياسات الرامية إلى ضمان توظيفها وعمالتها بأحوال لائقة ودعم تأهيلها مهنيا.

وذكّرت بأن هذه الحكومة قد أنشأت وزارة المساواة في عام ٢٠٠٧، وهو ما ساهم في تحقيق المساواة في القوائم الانتخابية وضمان إعانة الأمهات دون سن ٢١ عاما، وتقنين حصة ٤٠ بالمئة للمرأة في مجالس إدارة كبرى الشركات الاسبانية، ضمن منافع عديدة أخرى.

ومع ذلك، فقد تضررت المرأة أكثر من الرجال من تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي تسببت في فقدان ١٨،٤ في المئة من الاسبانيات الناشطات اقتصاديا لوظائفهن، ما يعادل مليونين ونصف مليون امرأة عاطلة عن العمل. ويذكر أن اسبانيا تتزعم حاليا قائمة معدلات البطالة العامة وللمرأة خاصة في الإتحاد الأوروبي، تليها ليتوانيا واليونان واستونيا والبرتغال، وفقا للمعهد الأسباني للدراسات الإقتصادية.

■ وكالة انتر بريس سيرفس

الناخبات البرازيليات لا يؤيدن مرشحة الرئاسة لأنها امرأة

□ بقلم ماريو أوسافا / وكالة انتر بريس سيرفس

يكفي صوت الناخبات البرازيليات لترجيح كفة المرشحين لتولي منصب الرئاسة بعد اياناسيو لويس لولا دا سيلفا، لصالح رئيسة مكتبه ووزيرة المناجم والطاقة السابقة في حكومته، ديلما روسيف.ومع ذلك، فيبدو أن ناخبات البرازيل يفضلن التعرف أولا البرنامج السياسي للمرشحة، على التصويت لصالحها لمجرد انها امرأة.

فقد بينت حملة لاستطلاع الرأي في البرازيل تعادل فرص المرشحة روسيف (٦٢ عاما) وغريمها الرئيس جوسيه سيرا (٦٨ عاما) من حيث امكانيات الفوز في الانتخابات المقرر عقدها في ٣ أكتوبر/ تشرين الاول المقبل.ومع ذلك فيتفوق هذا الأخير على المرشحة بنسبة٨ في المائة من تفضيلات النساء الانتخابية.

فصرحت جاسيرا ميلو، مديرة مركز "باتريسيا جلفان" النسائي، أن الناخبات البرازيليات يتنظرن لتلقي المزيد من المعلومات عن البرنامج الانتخابي لهذه المرشحة التي تحظى بدعم قوي من قبل لولا دا سليفا.

وأضافت أن أصوات الناخبات في البرازيل تعتمد على "منطق مختلف"، أكثر تعقلا، خال من الاستنتاجات المتسرعة، وبعيد عن النظرية القائلة بأن المرأة تصوت لصالح المرأة لمجرد انها امرأة.

ويذكر أن روسيف هي مرشحة الائتلاف الحاكم بقيادة حزب العمال اليساري الذي يتولى السلطة منذ عام ٢٠٠٢، فيما ينافسها جوزيه سيرا عن حزب الديمقراطية الاجتماعية البرازيلية الذي سبق وأن حكم البلاد لمدة ثماني سنوات.

كما يذكر أن المسماة "مرشحة لولا" كانت قد حصلت في ديسمبر/ كانون الاول الماضي على ٢٣ بالمئة من نوايا التصويت، حسب حملات استطلاع الرأي، وارتفع نصيبها من تعاطف الناخبين الآن بقدر ١٣ بالمئة، ليصبح الفارق بينها وبين غرمائها الإنتخابيين مجرد ٧ بالمئة في المتوسط على الرغم من دعم الرئيس الحالي القوي لها. فوصف المحلل السياسي اندريه بيريرا هذه الظاهرة بأنه "لغز" فعلا، لأن البرامج الاجتماعية التي اتبعها الرئيس لولا هي العامل الأساسي في شعبيته وتعتبر النساء المستفيد الرئيس منها بمزايا تتراوح بين المنح التي تقدمها الحكومة للأسرة وتمديد أجازة الأمومة لمدة ستة أشهر على سبيل المثال.

لكن الخبيرة جاسيرا ميلو شرحت أن الناخبات "أكثر صرامة" عادة في تقييم الأمور، وذكّرت بأن الرئيس لولا دائما ما أبدى قدراً كبيراً من التقدمية في خطابه السياسي، ومع ذلك فالرجال يتولون٩٥ بالمئة من المناصب الوزارية فيما عانت الوزارات المخصصة للنساء من قدر أقل من القوة والميزانية. وأضافت "ربما تعتبر كثير من النساء لولا كالكثير من الأزواج والرفاق الذين لا يقيمون دورهن بالدرجة الواجبة بل ولا يساعدون كما ينبغي في مشاركة أعباء الأسرة والأعمال المنزلية".

ومن الجدير بالذكر أن لولا واجه نفس هذه الظاهرة في الانتخابات التي خاضها في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، على الأقل في الجولة الأولى، حيث حصل على قدر أقل من الدعم بين الناخبات، بل وحتى الآن، فتنخفض شعبيته كحاكم من نسبة ٨٠ بالمئة بين عامة الناخبين، بنحو ١٠ بالمئة بين النساء.

هذا وستعقد الجولة الأولى من الانتخابات العامة في ٣ أكتوبر/ تشرين الاول، مع احتمال عقد دورة ثانية في٣١ أكتوبر/ تشرين الاول إذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثر من نصف الأصوات.

■ ريو دي جانييرو، (آي بي إس)